

## منظمات دولية غير حكومية وأعضاء شبكة أيفكس يؤيدون الدعوات العاجلة الموجهة إلى الحكومة التونسية لسحب مشروع قانون هيئة الإتصال السمعي البصري المهدد لحرية التعبير

36 منظمة غير حكومية ومهنية تؤكد أن مشروع القانون يُقيد حرية التعبير والبت السمعي والبصري المستقل .

تتضم المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية الموقعة أدناه إلى المنظمات التونسية في مطالبتها بأن تسحب الحكومة فوراً مشروع القانون الخاص بالهيئة التعديلية الذي لا يفي بالمعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير والبت السمعي والبصري المستقل في البلدان الديمقراطية.

وقد تم تقديم مشروع القانون إلى مجلس نواب الشعب في كانون الأول / ديسمبر 2017 في إطار عملية مواءمة التشريعات التونسية مع دستور 2014، وهو الآن قيد التداول من قبل اللجنة البرلمانية للحقوق والحريات. وسيحل مشروع القانون جزئياً محل التشريع القائم حالياً في هذا المجال ( وهو المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي و البصري واحداث الهيئة العليا المستقلة للإتصال السمعي و البصري "هايكاً")، مقتصرًا بذلك على إنشاء هيئة جديدة للتعديل وهي هيئة الاتصال السمعي والبصري.

وقد انتقد المجتمع المدني مشروع القانون وما يرتبط به من إصلاحات، لأن الحكومة التونسية أعدته دون إجراء حوار جدي مُسبق مع الجمعيات الحقوقية والمنظمات المهنية المحلية.

وسبق أن [وجهت](#) جمعيات حقوقية ومهنية تونسية ودولية في جوان (يونيو/حزيران) وديسمبر (كانون الأول) 2017 رسائل مفتوحة إلى الرئيس الباجي قائد السبسي ورئيس البرلمان محمد الناصر ورئيس الحكومة يوسف شاهد، مُعربين فيها عن قلقهم العميق إزاء مشروع القانون، و "صياغته غير المرضية"، و "القيود الخطيرة" على صلاحيات الهيئة التعديلية التي سينشئها، و "أوجه القصور في الضمانات التي ستؤمن استقلاليتها". وأوضحوا أيضاً أن تجزئة الإطار القانوني "سيفتح الباب أمام الغموض والتأويلات المتضاربة والحد من حرية الاتصال السمعي البصري واستقلالية الهيئة التعديلية". وبقيت هذه الرسائل بدون اجابة.

وقد تم نشر تحليليين قانونيين لمشروع القانون في تونس في مطلع ديسمبر (كانون الثاني / يناير) 2018 من قبل جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية [Vigilance for Democracy and the Civic State \(VDCS\)](#) والمادة 19 [ARTICLE 19](#) التي خلصتا إلى أن مشروع القانون لا يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة.

نحن الموقعون أدناه، ندعو الحكومة التونسية إلى سحب مشروع قانونها فوراً والشروع في حوار بناء مع المجتمع المدني والمجموعات المهنية ذات الصلة وخبراء الإعلام المستقلين وأعضاء البرلمان. ومن شأن هذا الحوار أن يساعد على تمهيد السبيل لاعتماد قانون سمعي بصري شامل، يتماشى مع دستور عام 2014 والمعايير الدولية.

## الجهات الموقعة:

أولاً: أعضاء الشبكة الدولية لحرية التعبير "أيفكس"

- المؤسسة الدولية لحماية حرية التعبير
- مركز أفريقيا لحرية الاعلام
- أمكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين
- جمعية تنمية الاعلام في جنوب السودان
- مركز البحرين لحقوق الانسان
- الشبكة الدولية لحقوق رسامي الكاريكتير
- مركز الاعلام المستقل، رومانيا
- مركز حرية الاعلام والمسؤولية
- لجنة حماية الصحفيين
- مؤسسة الحقوق الرقمية
- منتدى الصحافة الأرجنتينية
- مؤسسة حرية الصحافة
- منتدى الحرية
- مركز الصحافة المستقلة، ملدوفيا
- مؤشر الرقابة
- مؤسسة مهارات، لبنان
- معهد جنوب افريقيا للاعلام
- المركز العربي للحرريات الاعلامية والتنمية والبحوث
- النقابة الوطنية للصحفيين الصوماليين

- مؤسسة باكستان للصحافة
- المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية
- المركز السوري للاعلام وحرية التعبير
- جمعية الناشرين وديري البث السمعي والبصري بترينداد وتوباغو
- الجمعية العالمية للاذاعات الجمعياتية
- الجمعية العالمية للصحف والناشرين الجدد

#### ثانيا: منظمات غير منتمية لشبكة أيفكس

- جمعية حرية الاعلام والتعبير، المغرب
- الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية
- جمعية ايفوكي بلادي للاعلام، المغرب
- جمعية الاذاعات الجمعوية في المغرب
- الحرية الان، المغرب
- محامون من أجل العدالة في ليبيا
- منظمة دعم الاعلام الدولي
- منتدى بدائل المغرب
- مركز ليبيا المستقبل للاعلام والثقافة
- مركز حرية الاعلام، المغرب
- مركز ليبيا لحرية الصحافة